

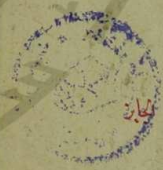
العلم كالأفعال في اصطلاح المشككين مترادفان وإنما عندنا ملطحة فالمراد
بالميل العلم هو المكن الخاص وأما المكن العام فهو عندنا لا يمنع
وتفرقه فيدخل فيه الواجب والميل العقلاني ولا يخرج من العلم
العقل وقد يستعمل الجواز في موضع الكراهة بلا اشتباه في الهمزة
بشعره الكراهة وفي الضمة يوجب ويقطع عن الجواز على
الكراهة والجواز المقطوع بعده كما بان أوله في جعله وحول الكراهة
المقتضية وبخلاف ذلك والميل ما يمكن تقدير وجوده في العقل بخلاف الجواز
ويقتضي وجود الشيء وعدمه بالتفصيل ذاته لا بالتفصيل على علمه وإرادته
التي هو صوابها على وجوده وإيجابها وبعلاوة لا يوجد وجوده مستحيلا
لذلك الجواز هو حقيقة وتكون الإرادة لشيء الجواز من غير الإرادة
خلاف قول العقلاء الجواز أن لا يرتب من بطله وقد ما بعين الجواز
كما حكى الله عن النبي في حلاله والميل والحرور إذا كان في حق غيره
فيه غير صحيح وإذا كان بالذم يمكن مفعولاً له غير صحيح وإذا كان في حق
يكون مفعولاً به ويعمل بالذم يمكن مفعولاً له غير صحيح وإذا كان في حق غيره
لا يكون ظرفاً وإنما إذا كان ظرفاً فلا بد من متعلق مذكور أو متعلق الجواز
والحرور وإنما يقوم مقام الفاعل إذا تراعى الفعل وإنما إذا تراعى ما
فإنه يقوم مقامه قياساً على الأسر لأن الأسر إذا تراعى الفعل وإنما
مقامه كان فاعلاً وإذا لم يعلمه صوابه وسبباً له عرفاً لم يرد
لغيره سبباً بل ينصب بالفعل وسئل الجواز والحرور وإنما يمكن تحريف
إذا وقع خبراً وصفة أو حالاً أو صلة والجواز والحرور مطلقاً
ظرفاً لأن خبراً من الخبرات ظروف زمانية أو مكانية فالظن اسم
الاشتباق على الأعمر وقيل حتى ذلك لأنه معنى الاستقرار به غير
وكل ما يستقر فيه غير هو ظرف الجواز والحرور وإذا تعادى
محملة كما ناستقر في خبرات ظرفاً في عين أو على عين وإذا
عدم معرفة محملة كما نالحالين خبرات الملال بين التماس في الخبر
وغيره من خبر يعنى الخبر في كونه والخبر على غصبا لأنه المرفوع ليس
كالنكرة وبخلافه خبران على غصبا لأنه النكرة الموصولة كالمرفوع
مرفوعاً من خبرها لئلا يقطعها على الجواز جوازاً لأنه يقطع بكلام
الضم وهو نكرة يكون خبراً نكرة بلا ويسمى خبراً يفتقن وهو
الظن يستعمل فيما لا يخبر بوقوعه وعدمه وقد لا يسببه الخبر الجازم
ويعطى جواباً عنه ويجوز به كشيء أو كذا لئلا يقع الجواب عنه والخبر

الجواز

الجواز



من البسيط التهور وسببه عدم استنباط التصور فثبت مرة وثمرة
أخرى وثبت بدله تصور آخر في نفسه أحدهما بالاشتراك ما عتبرت
جسماً ذاتية باني تنبيهه وعاد إلى التصور الأول ويعبر عن أصل
أيضا التنبه وبقيته منها عدم التصور مع وجود ما يقتضيه وكذا
يترتب منه الذهن وسببه عدم استنباط التصور حرة ووضوح
والجمل بقا اعتباراً بالاعتقاد والحق يقال اعتباراً بالاعتقاد والحق
فيلزم والجمل بالعلم وزوال الحق بالشد ويقال إن أصاب رشد
ولم ينحرف عن الحق والجمل أنواع باطل لا يصلح عدواً وهو جعل الكافر
بصفات الله تعالى وأحكامه وكذا جعل الباطن وجعل من مخالفته
الجهل في موضع الإضمار فانه يصلح عدواً وهو الصحيح وكذا الجهل في
موضع المشبهة وأما جعله في معنى الهوى لا يحكم بالاعتقاد بالآخر
كذلك بالاعتقاد والشفاعة لا أهل الكفار وعفو ما لا يمكن
وعدم خلو النفس في آثاره غير هذا جعله عدواً لكونه مخالفاً للعدل
والواجب من الكتاب والسنة والمعمول كمنه لما نشأ من آثاره والذم
كان دون جعل الكافر وجعل سائر دار الحرب له بها أيضاً بالعلم
كلها يكون عدواً حتى لو كانت متممة ولم يصل ولربهم ولربهم أيضاً
عليه لا يمتنع القضاء بعد العلم بالوجوب فلا فرق في ذلك بين الجواز
خفي في حقه فيصير الجمل به عدواً لا غير معتبر وإنما جاء الجمل من قبل
الدليل ويلحق بهذا الجمل لتضميم بالعلم والأمة بالاعتقاد والبيكر
بتكاح الولي والوكيل وإنما ذم بالاعتقاد وسنده الجواز هو المارط
جهة الفتوراً هو ما تحرم من الجواز وكذلك إذا قد يقال ما زال
إلى الضميمة إذا تعدى إلى غير المنفصل وعن التمسك بالاعتقاد
والجواز في الشرع هو المحسوس المنبأ بالعلم فيها ذم في حق المرفوع
له مع الأمن عن الذم والافتراء وقد يطلق على خمسة مما في النزاع
المباح وما لا يمنع شرعاً ما كان أو واجباً وما يوجب أو يكره
وما لا يمنع عقده واجباً أو واجباً أو مشاءاً على الطرفين أو مرفوعاً
استوى الأمل في شرعاً كالمباح أو مطلقاً كالتصديق وما يشك
فيه شرعاً وعقداً والمشكوك إذا معناه استواء الطرفين أو مع عدم
الامتناع والجواز الشرع من غير المعاني هو الأمانة وتعلق الجواز
أيضاً على الجواز لأن في هذا الإتيان الحكم العقلي على المكن والمكروه



العقل